فاعليات كلية الاقتصاد والتجارة

مؤتمر دولي

العام الجامعي 2022/21م

مؤتمر دولي

المؤتمر الدولي الأول بعنوان (الفساد أثره على عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية)

بالتعاون مع المركز أفاق للدراسات والتكوين المتخصص بدولة الجزائر.

- **تاريخ المؤتمر** : 16-2022/02/17م
- **أهداف المؤتمر** :

1. الوقوف على مدى تأثير فعالية مكافحة الفساد على جهود إرساء معالم النظام الديمقراطي.
2. تحديد انعكاسات منظومة الفساد على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول العربية
3. اقتراح استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد سعياً لتحقيق التحول الديمقراطي .

- **محاور المؤتمر**:

- **المحور الأول** : الفساد قراءة في المفهوم الصور، التجليات والإشكاليات .
- **المحور الثاني** : رصد واقع الفساد وانعكاساته في الدول العربية .
- **المحور الثالث**: الفساد وحالات العجز الديمقراطي تجارب مقارنة .
- **المحور الرابع** : آليات مكافحة الفساد كمدخل لتحقيق التحول الديمقراطي في الدول العربية .
- **المحور الخامس** : أفاق التكريس الديمقراطي بالدول العربية في ظل السياسات المنتهجة لمكافحة الفساد .

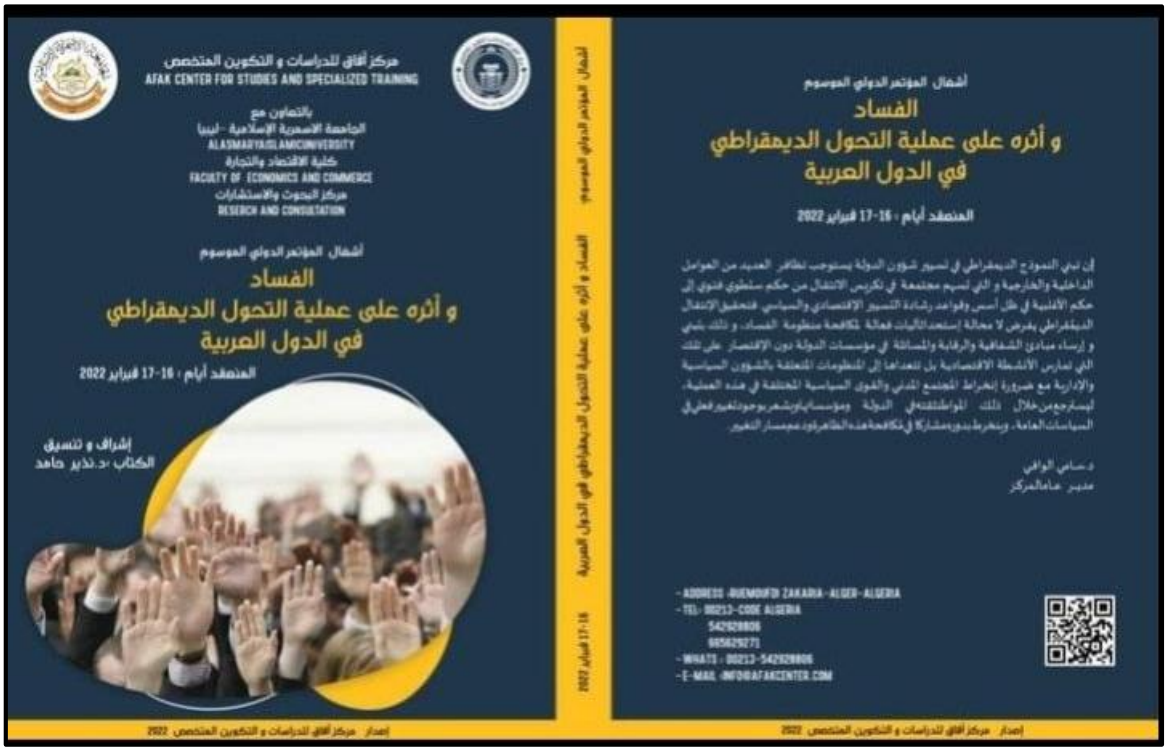

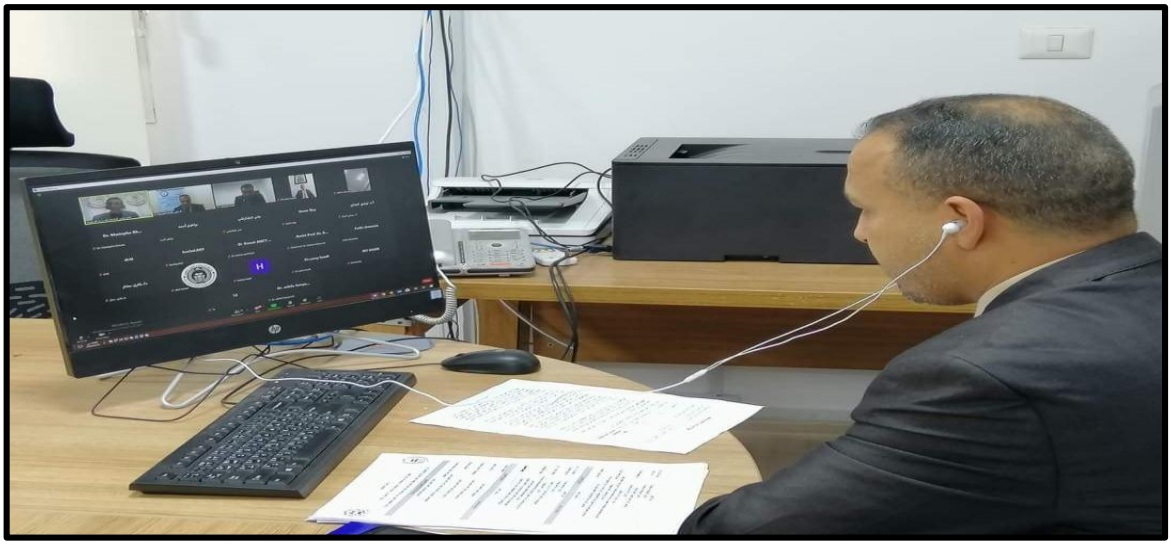

♣ **توصيات المؤتمر :**

أولا– في المجال التشريعي" الدستوري والقانوني":

1. إلزامية تعديل قانون الوظيفة العمومية بما يتماشى مع متغيرات تطورات العصر التكنولوجية وبما يلاءم حقوق الأفراد وما يترتب عليه من التزامات.

2. يجب على الدول العربية أن تعكف على رقمنة كافة الأجهزة الإدارية والقضائية والتشريعية والتنفيذية في ظل مكافحتها للفساد خاصة في منع تزوير الانتخابي الذي يعتبر لب عملية التحول الديمقراطي باستراتيجية تتواكب مع التكنولوجيا الحديثة.

3. زيادة استقلال القضاء والجهات والهيئات المتخصصة بمكافحة الفساد، والعمل بمبدأ الشفافية وكشف حالات الفساد بعد صدور أحكام القضاء وإعلانها للرأي العام بالتنسيق مع وسائل الإعلام.

4. ضمان استقلال القضاء وإبعاده عن التأثيرات السياسية ابتداء من اختيار القضاة وتعيينهم حتى يتمكنوا من إصدار الحكم بكل مصداقية وبعيدا عن الضغوط لاسيما في قضايا الاختلاس والرشوة

5. في حالات الاستعدادات لتعديل دستوري وجب اقران القاعدة الدستورية بجزاء دستوري.

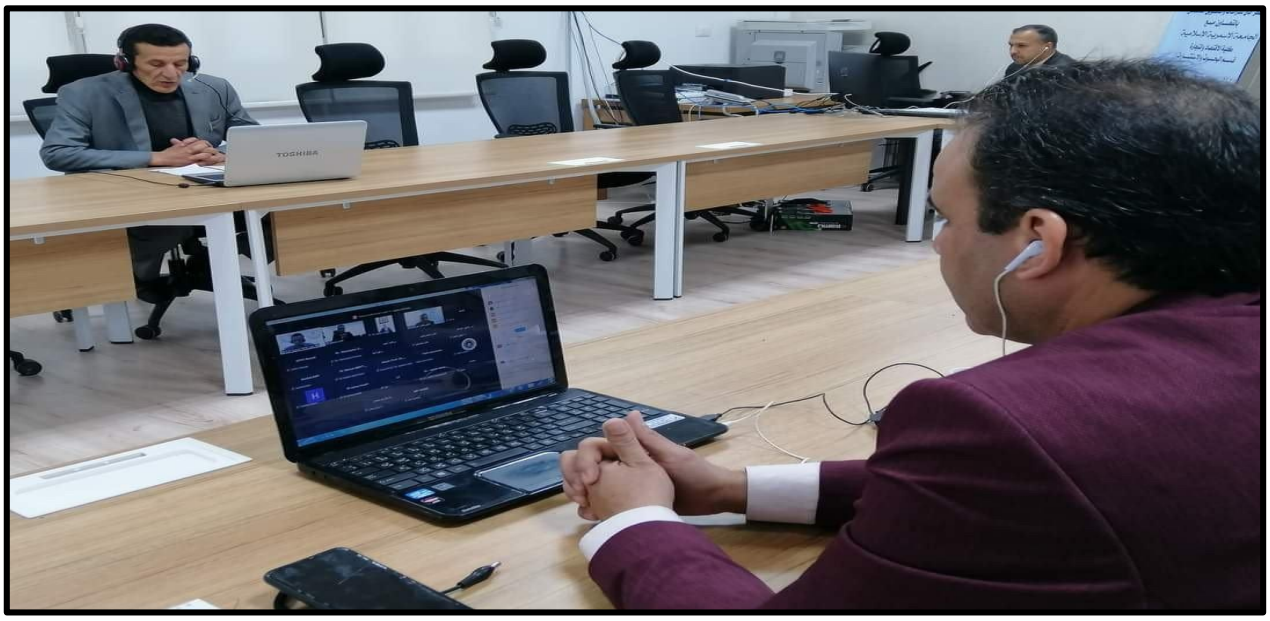

ثانيا– دور هيئة مكافحة الفساد وما في حكمها من مسميات مشابهة :

تمكين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد من المساهمة في استرداد أموال الفساد المهربة بالتنسيق مع الهيئات المعنية الوطنية وذلك من خلال:

1. توسيع صلاحيات هيئات مكافحة الفساد لتتمكن من القيام بالتحرّيات وجمع المعلومات المتعلّقة بقضايا الفساد، مع إعطاءها الصفة الإلزامية للتوصيات والأوامر التي تصدرها وتوفير الأمن والأمان للعاملين بها من خلال توفير الحماية اللاّزمة لأعضائها ما يجعلهم في منأى عن أي مضايقات أو ضغوط أو تهديدات.

2. تشديد العقوبات المُقررة ضد مرتكبي المخالفات والجرائم المتّصلة بالمال العام، فكلما كان التشدد والصرامة ضد المخالفين والمتورطين كلما ابتعد الافراد عن استعمال الفساد لقضاء مصالحهم أو لكسب المال.

3. حق ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد وحجز أموالهم وممتلكاتهم ومنعهم من السفر .

4. تمكينها من المساهمة في استرداد أموال الفساد المهربة بالتنسيق مع الهيئات المعنية الوطنية والدولية.

ثالثا- في المجال الإداري:

فإن التحول الديمقراطي يجب أن يقترن بالشفافية والمساءلة والحكم الراشد والحوكمة، وهي محددات تمنع الفساد والإفساد ومن دعائمها:

1. الرقابة والمساءلة بدأ بالموظفين في أملاك الدولة باختلاف درجاتهم الوظيفية لتسهيل عملية اثبات تهمة الفساد أم نفيها وبالتالي التصدي للفساد الإداري بالدرجة الأولى.

2. اعتماد الحوكة الالكترونية في العمل اليومي حتى يقل الاحتكاك بين الكادر الوظيفي ورجال الأعمال فذلك من شأنه تحجيم الفساد.

3. اعتماد الرقمنة سيساعد على مراقبة النشاط الاقتصادي (الأسواق والمؤسسات) وستعمل الرقمنة على تسهيل نشاط المستثمرين الوطنيين والأجانب في معرفة أوجه النشاط الاقتصادي وسيزيد من كفاءة الأداء الحكومي والتي ستترجم لمؤشرات إيجابية للنمو الاقتصادي وللتنمية الشاملة.

4. وضع أرضية رقمية وطنية تحت تصرف الموظفين والمواطنين للتبليغ عن كل جرائم الفساد أو المعاملات المشبوهة، وضرورة توفير ضمانات الحماية وعوائد مالية تحفيزية تدعو للتعاون مع السلطات الأمنية ومؤسسات مكافحة الفساد.

5. الاستفادة من خبرات الدول في مجال مجابهة الفساد في اطار من التعاون في اطار مقاربة تشاركية تتضافر فيها جهود الفواعل الرسمية وغير الرسمية الوطنية منها والإقليمية والدولية.

مركز آفاق للدراسات والتكوين المتخصص
بالتعاون مع
الجامعة الاسمرية الإسلامية
كلية الاقتصاد والتجارة
قسم البحوث والاستشارات
يتخلم المؤتمر الدولي الأول
((الفساد وأثره على عملية التحول
الديمقراطي في الدول العربية))
يومي : 16 - 17 فبراير 2022
عبر منصة زوم